

تصريف الأعمال لدى اعتبار الحكومة مستقيلة

طبارة: الأوضاع استدعت إنعقاداً دائماً

نصت المادة 64 من الدستور اللبناني المعدل وفق اتفاق الطائف، في فقرتها الثانية، على ان "لا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها او اعتبارها مستقيلة الا بالمعنى الضيق لتصريف الاعمال"

يفترض التمييز بين زمنين من تصريف الاعمال. الاول قبل اتفاق الدوحة عام 2008 والثاني بعد الاتفاق. اذ في مرحلة ما قبل الدوحة، وتحديدًا حتى العام 2005، لم تستمر الحكومات في تصريف الاعمال اكثر من خمسة عشر يوماً في اقصى الحدود واسوأ الاحوال، بسبب الوجود السوري الذي كان يعرعى التوازنات السياسية، ويشكل كاسحة الغام تزيل كل العقبات والعقد. اما في مرحلة ما بعد الدوحة، فإن مرحلة تصريف الاعمال وانتظار تأليف الحكومات اصبحت تطول اكثر.

يتبين ان المدة المستحوذة بين التكليف وصدور مراسيم الحكومة الجديدة استغرقت:

- 44 يوماً في حكومة الرئيس فؤاد السنيورة (2008).
- 135 يوماً في حكومة الرئيس سعد الحريري (2009).
- 139 يوماً في حكومة الرئيس نجيب ميقاتي (2011).
- 10 اشهر و9 ايام في حكومة الرئيس تمام سلام (2014).
- 45 يوماً في حكومة الرئيس سعد الحريري (2016).
- 252 يوماً في حكومة الرئيس سعد الحريري (2019).

وكون السلطة التنفيذية مسؤولة مباشرة عن القيام بواجب الاهتمام بشؤون الدولة اللبنانية وشجون الشعب، فان الدستور اللبناني الزمها نصاً صريحاً بالاستمرارية في اداء مهماتها وعدم الانقطاع، على ان تبقى الحكومة قائمة الى حين صدور مراسيم تأليف حكومة جديدة. هذا الموضوع شرحه بالتفصيل الوزير السابق الدكتور بهيج طبارة لـ"الامن العام"، محددًا مفهوم تصريف الاعمال وما ينطبق عليه من مهمات ومسؤوليات.

■ ماذا يقصد المشتري بعبارة تصريف الاعمال؟
□ وردت عبارة تصريف الاعمال للمرة الاولى في الدستور اللبناني بعد الطائف، ونصت المادة 64 في فقرتها الثانية على ان "لا تمارس الحكومة صلاحياتها قبل نيلها الثقة ولا بعد استقالتها او اعتبارها مستقيلة الا بالمعنى الضيق لتصريف الاعمال". ذلك ان الحكومة في الانظمة البرلمانية

تستمد شرعيتها من الثقة التي يمنحها مجلس النواب. في حال نزع الثقة او في حال استقالة الحكومة تبعاً لاستقالة رئيسها، فانها تفقد شرعيتها وتصبح خارج رقابة مجلس النواب. هنا استشهد بما كتبه القانوني الفرنسي مارسيل فالين باسلوب ساخر: On ne tue pas les morts; on ne renverse pas les gouvernements démissionnaires، اي بما معناه "لا احد يقتل الاموات، لا احد يطيح حكومات مستقيلة".

■ هل تصح مقارنة الحكومة المستقيلة بمن هو فاقد القدرة على التحرك؟
□ الجواب هو النفي قطعاً. ذلك ان قدر الحكومة المستقيلة وواجبها، ان تبقى تصريف الاعمال الى ان يتم تشكيل حكومة جديدة عملاً بمبدأ استمرارية سير المرافق العامة، وان بالحد الأدنى، للحؤول دون حصول فراغ في مؤسسات الدولة، ففي الازمات الكبيرة التي يمر فيها البلد، يصبح واجبها ان تمارس صلاحيات الحكومة العادية للتصدي لهذه الازمات ومواجهتها.

■ الا ترى ان عبارة تصريف الاعمال مطاطة، بدليل عدم وجود تعريف موحد لها؟
□ لم يتوصل القانونيون بعد الى الاتفاق على تعريف موحد لعبارة تصريف الاعمال. الا ان الممارسة، سواء في لبنان او في الخارج، اثبتت انها عبارة مطاطة، تضيق وتتسع وفق الظروف التي يمر فيها البلد. لذلك يمكن القول انه كلما طال مدة الازمة الوزارية نتيجة تعثر تشكيل الحكومة الجديدة، زادت احتمالات حصول اوضاع امنية او استحقات مواعيد دستورية او مالية او حصول كوارث طبيعية تستدعي معالجة سريعة. فتضطر الحكومة المستقيلة الى الانعقاد وممارسة صلاحيات الحكومات كاملة لحفظ امن البلد وسلامة المواطنين.

■ هل من امثلة واضحة على ذلك؟
□ الامثلة كثيرة في تاريخ لبنان الحديث:



الوزير السابق الدكتور بهيج طبارة.

تعاميم تصريف الاعمال بعد اتفاق الدوحة

- تعميم رقم 10 تاريخ 2013/4/19 (حكومة الرئيس نجيب ميقاتي).
 - تعميم رقم 2018/21 تاريخ 2018/6/7 (حكومة الرئيس سعد الحريري).
 - تعميم رقم 2019/38 تاريخ 2019/12/3 (حكومة الرئيس سعد الحريري).
- يطلب كل تعميم ايداع رئاسة مجلس الوزراء نسخاً عن القرارات التي يصدرها الوزراء، ويعتبر المدير العام مسؤولاً مباشرة في حال عدم التجاوب او الاهمال. كما يكلف التفتيش المركزي وديوان المحاسبة اتخاذ ما يلزم لحسن تنفيذ مضمون التعميم.

• في العام 1969، بعدما اعرب رئيس الحكومة رشيد كرامي في مجلس النواب عن نيته الاستقالة اثر صدامات دامية بين القوى المسلحة وانصار الفلسطينيين، دخل البلد في ازمة وزارية طويلة دامت نحو ستة اشهر، حان خلالها الموعد الدستوري لتقديم الموازنة الى مجلس النواب، وقد انعقد مجلس الوزراء في الوقت الذي كانت الحكومة فيه بحكم المستقيلة لاقرار الموازنة وارسالها الى مجلس النواب ضمن المهلة الدستورية.

• في العام 1973، حصل اشتباك بين الجيش والفلسطينيين وقع فيه 13 قتيلاً من الجيش و19 قتيلاً من الفدائيين، عدا الجرحى بالعشرات من الجانبين، كما قصف الطيران الحربي مخيمات فلسطينية في ضواحي بيروت. حصل ذلك بعد اسبوع واحد على تأليف حكومة الرئيس امين

بالوزير جوزف سكاف الغى خلالها الاجازة للحكومة ابرام الاتفاق المعقود مع اسرائيل في تاريخ 17 ايار 1983، وقضى باعتبار اتفاق القاهرة الموقع في تاريخ 3 تشرين الثاني 1969 لاغياً كأنه لم يكن وساقطاً.

• في 18 ايار 2005 تمثلت حكومة الرئيس نجيب ميقاتي في جلسة لمجلس النواب، وهي في فترة تصريف الاعمال. في تلك الجلسة اقر المجلس ثلاثة قوانين قضت بمنح العفو العام والعفو عن احداث الضنية ومجدد عنجر وبتأجيل النظر في المراجعات امام المجلس الدستوري.

■ هل يحصل هذا الامر في دول اخرى؟
□ ما يصح في لبنان يصح ايضا في بعض الدول الاوروبية، كما يحصل في بلجيكا تحديداً، حيث تمتد الازمات الوزارية احياناً سنة كاملة تتخذ حكومة تصريف الاعمال خلالها قرارات مهمة تخرج كلياً من مفهوم تصريف الاعمال في امور طارئة ومستعجلة.

■ قياساً بالواقع اللبناني الراهن، ما هو المطلوب من اي حكومة تصريف اعمال؟
□ منذ استقالة الحكومة السابقة عاش لبنان فترة جديدة من تصريف الاعمال، من دون ان يستطيع احد التكهّن بالمدة اللازمة لتشكيل حكومة جديدة، قبل ان تبصر حكومة الرئيس حسان دياب اخيراً النور (21 كانون الثاني 2020). هذا في الوقت الذي يمر فيه لبنان بأزمة مالية خطيرة انعكست ضائقة اجتماعية لا مثيل لها، يمكن ان تنقلب في اي حين الى ازمة امنية قد تتخذ منحى طائفياً او مذهبياً. لذا اجمع اهل الخبرة على انه لا بد من ان تبادر السلطة الى اتخاذ تدابير فورية في الداخل، وان تجري اتصالات في الخارج مع المؤسسات العالمية المالية ومع الدول الصديقة، تجنباً للانهايار الكامل. هذه الاوضاع لم تكن تبرر عقد جلسة لحكومة تصريف الاعمال فقط، بل كانت تستدعي ان يكون مجلس الوزراء في حالة انعقاد دائم لمتابعة المستجدات ومناقشتها واتخاذ ما يلزم من تدابير سريعة لمعالجتها. الازمة الكبيرة التي كان يمر فيها لبنان كانت تجيز للحكومة المستقيلة، بل تقتضي منها اتخاذ ما يلزم من تدابير لانقاذ البلد من خطر الانهايار، من دون ان يشكل ذلك تجاوزاً لتصريف الاعمال، ولو بالمعنى الضيق.